



مجلد سر

NerminLalhoti@hotmail.com

د. نرمين الجوهري



نائب

مجلس الأمة

في البدء نهني النائبة صفاء الهاشم بمنصب نائب رئيس اللجنة الدائمة الرابعة لشؤون الأمم المتحدة في الاتحاد البرلماني الدولي.

قد تختلف التوجهات ولا نتفق في الآراء، ورغم تلك الاختلافات يبقى شيء واحد نتفق عليه جميعاً وهو «حب الكويت وعشق أرضها وإعلاء اسمها وخدمة شعبها»، من هذا المنطلق باركتنا لثانية مجلس الأمة بهذا المنصب لأنها امرأة كويتية وسياسية، ومن ذاك المبدأ أيضاً نكتب تلك السطور لعل كلماتنا تصل إلى المرأة الوحيدة في مجلس الأمة، الأستاذة صفاء الهاشم فهي المدافع الوحيد عن حقوق المرأة تحت قبة عبدالله السالم، وعند قراءة سطورنا هذه قد تضع بعضها أو أغلبيتها في أجندتها وخطتها البرلمانية للدفاع والطالبة بكل ما ينقص المرأة الكويتية أو لم يكتمل في بعض القوانين الخاصة للمرأة: ● قانون السماح للمرأة بالاتحاق بالمسكينة «الدفاع» واعطائها الحق مثلها كمثل الرجل بأن تكون أحد جنود الوطن للدفاع عنه، أين وصل ذلك القانون من مشاوراتكم واجتماعاتكم؟

● أين دور المرأة الكويتية من القيادات الحكومية؟ اليس من الملاحظ أن المرأة الكويتية تقف عند منصب مدير! ومن ثم أغلبية القيادات ترفض ترشيح أسماء نساء ومن كثيرات في جهاتنا الحكومية لمنصب قيادية!

● أين حق المرأة الكويتية من قانون الإسكان؟ واعني المرأة غير المتزوجة؟ إلى أين انتهى القانون لها أو أين وصلت ثماركم التشريعية والتنفيذية من هذا الشأن؟ ● أين حق المرأة الكويتية في الحرية والديموقراطية؟ اليس المرأة نصف المجتمع؟!

● أين حق المرأة من قانون التامينات الاجتماعية؟ لماذا لا تكون القوانين موحدة خط مستقيم بين الرجل والمرأة؟! ● أين حق المرأة الكويتية بحق تجنيس أبنائها؟ بل المشكلة تعقدت لأنه بالأمر كانت المطالبة للأبناء أما اليوم النساء يطالبن بتجنيس أزواجهن غير الكويتيين مثلهم كمثل الرجال؟

● أين حق المرأة العزباء والمطلقة من قانون استقدام الخدم؟!

مسك الختام: أين المرأة سعادة النائبة من الخطة المستقبلية؟ ولف مبروك تستاهلنيها ومنها للأعلى، والشكر موصول لجميع الوفد المرافق معكم، وعلى رأسه رئيس مجلس الأمة لدعمة لك واعطاء الفرصة لك بأن تخوضي تلك التجربة وتفوزي باسم الكويت يا ابنة الكويت.

ألم وأمل

د. هند الشومر



مشروع قانون
مزاولة مهنة الطب
للجمعية الطبية
الكويتية

فوجئت بأن الصحف تتداول خبراً عن قيام الجمعية الطبية الكويتية بإصدار مشروع قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة الطب وطب الأسنان والمهن المماثلة لهما ليكون بديلاً عن المرسوم بالقانون الحالي رقم 25 لسنة 1981، وقد أدهشني الخبر لأننا كأعضاء بالجمعية الطبية الكويتية لم يصلنا مشروع القانون بل وصل للصحف والإعلام بينما كان من الأنسب أن يناقش بدقة في البيت الطبي أولاً حتى تتاح الفرصة لجميع الأعضاء بإبداء الرأي فيه لأنه سيؤثر على المسيرة المهنية لعدة سنوات قائمة ويجب ألا تغفل الجمعية الطبية رأي الأطباء.

وكم تمنيت ألا يصدر هذا المشروع بصورته، فقد أزعجني أن أجد في بعض المواد مفاجآت غريبة على المجتمع الكويتي وأخلاقه وثقافته مثل المواد المتعلقة بالحمل خارج إطار الزواج وبنوك الحيوانات المنوية وتصحيح الجنس وإنهاء حياة المريض ورفع أجهزة الإنعاش إلى جانب العديد من المواد الأخرى التي تضمنت الوصاية على وزير الصحة من خلال ما ابتدعه المشروع بمسمى المكتب الفني ومن خلال نقل العديد من صلاحيات وزارة الصحة ومسؤولياتها إلى الجهات غير الطبية بوزارات أخرى مثل وزارة المالية ووزارة العدل.

وتملكنتي الدهشة من استحداث كيانات إدارية جديدة تعمل بمعزل عن الرقابة المسبقة من المناقصات المركزية وديوان المحاسبة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية مستحقة.

وتم إعداد هذا المشروع بدعم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومركز الكويت للسياسات العامة، والذي لا أعلم عنه شيئاً من قبل ولم أتشف بنشاطاته وإسهاماته في السياسات العامة ونوعية هذه السياسات ومجالاتها.

واعتقد أن معظم زميلاتي وزملائي الأطباء لم يشاركوا بالرأي في دراسة هذا المشروع ولم يقدموا خبراتهم في إعداده بالرغم من أنه يحس الجسم الطبي بأسره، ومن الطبيعي ألا يخرج للمدونات خارج إطار الجمعية إلا بعد الاتفاق عليه من الجمعية العمومية وجميع الأطباء بالكيفية ممن لهم خبرة وصلة بالمواضيع المطروحة وخصوصاً جمعية طب الأسنان والروابط الطبية بالإضافة إلى ممثلي المهن الطبية المساندة وفي مقدمتها التمريض والعلاج الطبيعي والمختبرات.

وأتمنى على الزملاء الذين اجتهدوا في إعداد هذا المشروع أن يسيروا في الاتجاه الصحيح بنشره على الموقع الإلكتروني للجمعية الطبية الكويتية وطرحه للأطباء للحوار ولإبداء الرأي والتعليقات بشفاافية كاملة ثم تكليل مجموعة منهم بالاستفادة من هذه الآراء لإعداد نسخة جديدة من المسودة، حيث إن المشروع بصورته الحالية لا يعتبر إضافة بل تراجع في مزاولة المهنة ويتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع وطموحات الأطباء والمرضى.

وإن إعداد مشاريع القوانين يجب أن يكون من خلال المسارات الصحيحة وليس من خلال الاجتهاد أو الفلج الحرفي من مشاريع دول أخرى قد تختلف ظروفها وقوانينها عن الكويت بالإضافة إلى احتواء ديباجة المشروع على قوانين غير موجودة بالكويت مثل قانون التخليك الطبي وبنك العيون.

بلا فتاع

katebkom@gmail.com

صالح الشايحي



قتلة

خلف الستار

رحم الله جمال خاشقجي، وخالص عزائنا لأهله وذويه في وفاته راجين لهم جميل الصبر والسلوان، ولقد انفضرت قلوبنا على ما لاقوه طوال عشرين يوماً من قساوة أخبار ملفقة مغبرة، استهانت بإنسانيتهم وإهانتهم وعبثت بمشاعرهم، ولم يردع مطلقها ومروجيها لا ذمة ولا ضمير ولا أي حس إنساني.

أولئك الذين روجوا لتلك الأخبار الملفقة والمفبركة وأشاعوها بين الناس والتي تتحدث عن تقطيع لجسد الراحل وتمثيل بجثته وادعاء أن لديهم أدلة مادية على ادعاءاتهم دون أن يقدموا تلك الأدلة المزعومة للجهات المعنية، أولئك لا بد من تقديمهم للمحاكمة شأنهم شأن القتلة الحقيقيين، فهؤلاء لا يقلون عن القاتلين الفعليين في أفعالهم وشناعة أفعالهم وعبثهم بعواطف

فضيه ورأي

libraheem@hotmail.com

د. عادل إبراهيم الإبراهيم



الخطوط الكويتية وتسائل النائب المطير

لم تمض إلا أيام قليلة على قيام رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم بتوقيع عقد شراء عدد من الطائرات نوع A330-800neo من شركة إيرباص، وهذا بلا شك يدعم أسطول الطائرات التي تملكها الخطوط الكويتية وتحديث طائراتها، ولكن في الوقت ذاته نتمنى أن تكون هذه الطائرات ذات جدوى اقتصادية ولكن هذا العقد لم يمر مرور الكرام حيث قدم النائب محمد براك المطير سؤالاً لوزير المالية عن الأسباب التي أدت إلى شراء هذه النوعية من الطائرات وعماً إذا كانت هناك دراسة جدوى وتاريخها والتكلفة المالية لها.

ذوي القتل وأحاسيسهم.

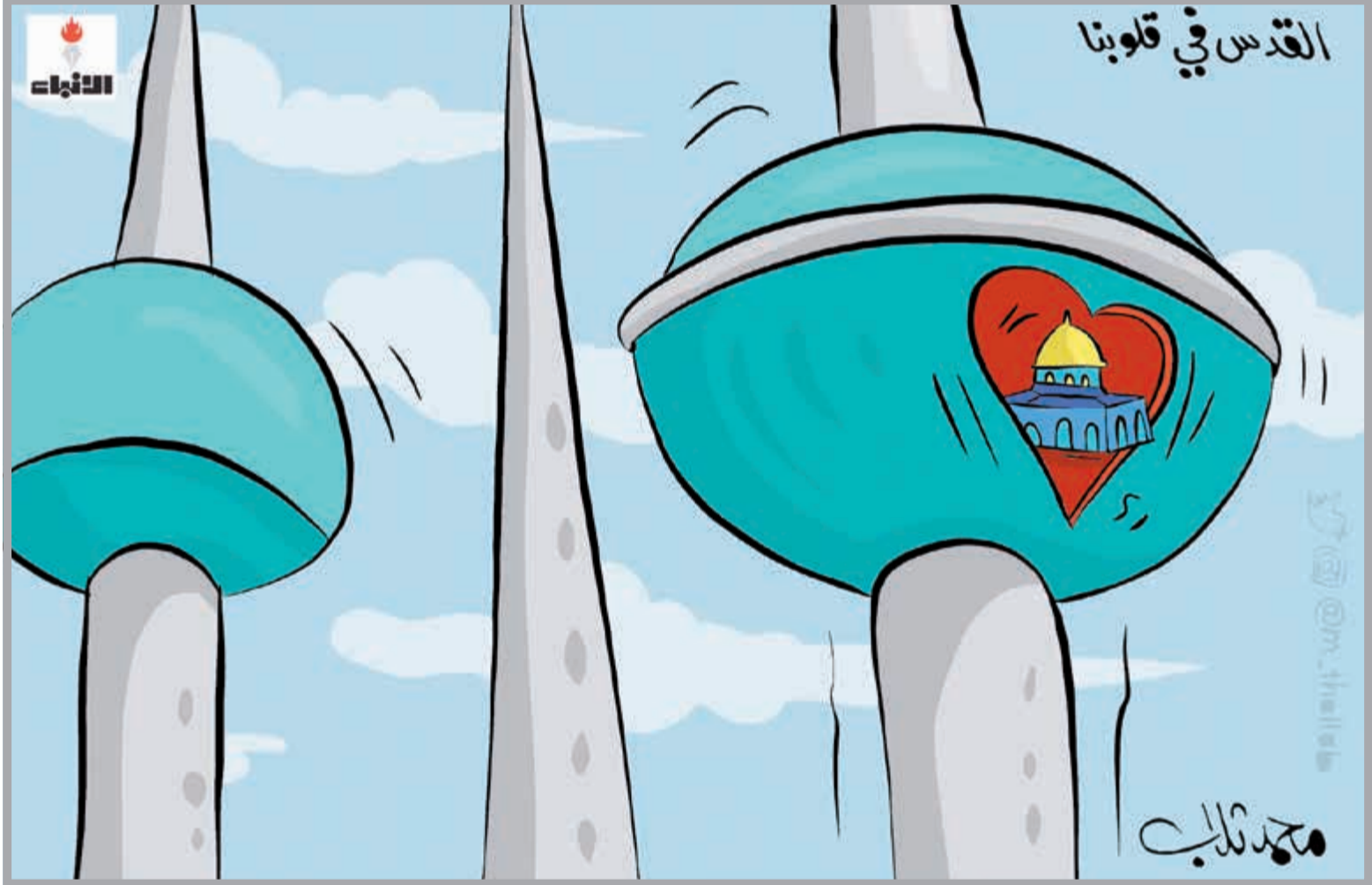
إن كان القاتلون الحقيقيون قد قتلوا فرداً، فإن الذين روجوا للأخبار المروعة والكاذبة قتلوا أناساً آخرين في كل الأرض وفي كل مكان وصلت إليه أخبارهم الملفقة، لذلك يجب ألا يفلتوا من العقوبة حتى يكونوا عبرة لكل الذين يستمرثون السير على درب الكذب والإشاعات المغرضة.

إن ضميرنا الإنساني يرفض بشدة جريمة قتل جمال خاشقجي كما يرفض أي جريمة قتل أخرى، ونرجو إيقاع أسوأ أنواع العقوبة فيمن نفذها برجل مستجير بسفارة بلاده، فذلك عمل دنى وسافل تأبه كل القيم الإنسانية، وفي القدر نفسه نرفض وندين بشدة أولئك الذين لم ترددهم ضمائرهم من استغلال قضية اختفاء خاشقجي، ليرسموا سيناريوهات وقصصاً خيالية يدعون

فيها أموراً لم تحدث ولا يمكن تصورها، لذلك يتعين تقديمهم للمحاكمة كمشاركين بالجريمة، بل إن جرائمهم تفوق جريمة الفاعلين الأصليين. «إن الفتنة أشد من القتل» وأولئك السفلة الساقطون هم فعلاً زراع فتنة وقتلة من وراء الستار، يريدون إشاعة الفتنة بين الناس ويهدفون إلى ترويعهم وتخويفهم ونزع الطمأنينة من قلوبهم، لذلك استحقوا عقاب المجرمين الفعليين. ولقد أحسنت المملكة العربية السعودية صنعا بكشفها عن المنفذين لجريمة قتل خاشقجي وتقديمهم للمحاكمة السريعة، وذلك ما كان متوقفاً من المملكة وقيادتها.

نرجو أن تتجاوز المملكة الشقيقة هذه المحنة، وأن تسود الحكمة والعقلانية في معالجة أذيال هذه القضية ولملة أطرافها.

وفي هذا السياق نود أن نشير إلى أن الجميع يتفقون على أهمية تزويد «الكويتية» بطائرات جديدة ولكن في ذات الوقت يجب أن تكون هذه النوعية إضافة جيدة وليس لأي أغراض أخرى، والسبب في الإشارة إلى ذلك هو ما أشار إليه موقع The point guy الأمريكي المتخصص في شؤون الطيران التجاري والسليحي في تقريره بأن عقد الخطوط الكويتية ساهم في إنقاذ برنامج تصنيع هذا النوع من الطائرات غير المرغوب فيه من خطوط الطيران حيث إن عدد الطائرات المبيعة لا تنكسر والأفضل منه هو النوع الآخر من الطائرات وهو A330-900



القدس في قلوبنا

محمد تلاب

إطالة

khaled_news@hotmail.com

خالد العرافة



جاهزيتكم

كيف حالها بعد

الأمطار؟

وزارة الأشغال وهيئة الطرق صبحكم الله بالخير، حذرناكم مسبقاً بالألا تتسرعوا في إطلاق عنان التصاريح الصحافية بالجاهزية لموسم الأمطار التي أصبحت شبهة لجاهزية وزارة التربية التي عصفت بقيادات الوزارة بعد انكشافها، منهم من تقدم باستقالته وأخر قدم تقاعده على أثر أزمة التكيف. قبل 3 أسابيع تحديداً، تطرقت في مقالتي السابقة إلى تصاريح وزارة الأشغال وهيئة الطرق وجاهزيتها لموسم الأمطار ودعوتها وقتها إلى التأكد من الجاهزية على أرض الواقع قبل كل شيء، نهبت الوزارة وهيئة الطرق قبل موسم الأمطار برسائل وأطلب منهما التأكد من مدى جاهزيتها واستعدادهما لهذا الموسم قبل قوات الأوان. تطرقت كذلك إلى عمل اللجنة العليا المختصة بمتابعة الاستعدادات التي تم تشكيلها خلال العام الماضي لموسم الأمطار التي أوصت آنذاك بضرورة وضع آلية

للتعامل مع أي طارئ يحدث على مستوى الطرق أو الأنفاق خلال الأمطار والتنسيق كذلك مع الجهات المعنية لتأمين الشوارع بخطة الطوارئ، والعمل على تنظيف جميع غرف التصريف والمناهل وخطوط الأنابيب الوصلة بها وتنظيف المجاريير الوصلة إلى البحر ومخارج الأمطار، مع اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب طغف المياه، إضافة إلى تشكيل فرقة عمل موزعة على المحافظات لتكون جاهزة للتحرك على المناطق الحرجة حال وجود أعطال أو تلقي شكاوى وقت هطول الأمطار.

خلال مقالتي طلبت متابعة تلك التوصيات من قبل جهات الاختصاص والتحقق من تنفيذها والتأكد من جاهزية فرقها التي يتوجب عليها النزول إلى أرض الميدان في المحافظات الست والتأكد من استعدادات تصريف المياه في الطرق والأنفاق قبل موسم الأمطار.

الأمطار هطلت أمس الأول وانكشف المستور، ففي أول دقائق سقطت حطوط الوزارة والجاهزية، حيث غرقت الشوارع الداخلية والرئيسية، وطفحت المناهل من كمية المياه رغم تأكيد وتحدي المسؤولين في تلك الجهات وإعلانهم اكتمال صيانتها خلال أغسطس الماضي!

المنطقة الجنوبية شهدت إغلاق طرقها وخطوط سريعة أثبتت فشل خطة الطوارئ الخاصة بالتدخل السريع وخير شاهد ما حدث في طريق الفحيحيل السريع ومنطقة الرقة وهدية إضافة إلى مناطق أخرى.

ما زلت أطالب وزير الأشغال الذي تعرف حزمه في هذه الأمور بمحاسبة المسؤولين الذين أعلنوا عن الجاهزية الفضفاضة التي انكشفت خلال دقائق بأنها عبارة عن ظاهرة صوتية تسميها ولا تشاهدها.

يجب على معاليك محاسبة المسؤولين الذين زودوكم بتقارير الجاهزية لأن معاليك

عمله المهني الفني بامتياز في المؤسسات الاجتماعية والتربوية - يعني يقن معنى العبارات الشخصية، ناجح في مهارات تكوين العلاقات المهنية بينه وبين العميل (طالب المساعدة في حل مشكلته) وقدرته على فهم طبيعة المجتمع الذي يقوم بخدمته من نواح عدة تتعلق بالمتغيرات الآنية وطبيعة التعامل معه تلك المتغيرات من خلال مخزون علمي وعلمي مهني ثقافي فائق الاتقان. ساحتار لأمثال هؤلاء الإخوة الذين وضعوا علم اسمائهم تلك الصفات دون أن يحصلوا على المؤهلات العلمية اللازمة سأختار مدخل علمية أساسية مثل: التقبل، المساعدات الذاتية، المشاركة، حق تقرير المصير، السرية، علاقات الخدمة الاجتماعية أو علم النفس، وعمل في مجال تخصصه العلمي والتعملي تحت إشراف من سبقوه «كأخصائي ممارس» لفترة لا تقل عن عشرين سنة مارس خلالها

العالم مع من يطلقون على أنفسهم صفة «أخصائي تنمية بشرية أو مستشار تنمية بشرية أو استشاري مهارات حياتية أو خبير في السعادة أو تنمية الذات أو حل المشكلات الأسرية... الخ» من الصفات المهنية ذات البعد المهني العميق في مهنة التخصص في النفس البشرية أو في حل المشكلات الأسرية، وللهولة الأولى لمشاهدة بعض ضيوف هذه البرامج كتكشف مدى ضلالتهم وعدم درايته ومستوى مهارته وقلة قدرته وامكانياته الوظيفية وتواضع علمه دون أن يعلم مدى خطورة وصف نفسه بهذه الصفة التي لا يحصل عليها إلا من يمتلك الشهادات الجامعية مثل البكالوريوس التخصصي في الخدمة الاجتماعية أو علم النفس، وعمل في مجال تخصصه العلمي والتعملي تحت إشراف من سبقوه «كأخصائي ممارس» لفترة لا تقل عن عشرين سنة مارس خلالها

د. ناصر أحمد العمار



حضرة الأخصائي..

الخبير في التنمية

البشرية حفظك

الله

وتفات



mqrawi@hotmail.com

د. مطلق راشد القراوي

أمن مجتمعي

في هذا المضمار سأطرح حادثتين، واحدة في جيل الآباء والأمهات في الخمسينيات والستينيات، والثانية حديثة في عصرنا الحالي.

الأولى عندما دخل التلفزيون في المجتمع الكويتي، كان هذا الانجاز أمراً عجبياً وغريباً، فكانت أمهاتنا وأخواتنا عندما تشرى إحداهن المذيع في التلفزيون على طول تلبس برقها أو تتغطى باليوشية استحيا من هذا الرجل الغريب حتى لو تريد أن تتغيب بآن التلفزيون جهاز وأن الرجل صورة لا تتقنع!

من هنا نأمل أن يكون رد الخطوط الكويتية على سؤال العضو سريعاً ومقنعاً وليس نذراً للرماد، وعندما نشير إلى ذلك فمن واقع حرصنا ككتاب فيما يخص الشأن العام.

الثانية يحدثني أحد الزملاء يقول ذهبت إلى صيدلية مستوصفنا لأخذ علاج فلاحظت بنتاً في مقتبل العمر تلبس شورتا وتي شيرت... فوقفت مشدود البال وتذكرت أيام زمان يوم كانت المرأة حريصة على عفتها وملتزمة بقيم دينها ومجتمعها ولا تعلم أنه في كلتا الأحوال هي الخاسرة.. فالاستفيد من يمتع بها نظره ببلاش والتحرش بها قولاً وفعلاً على الأقل في نفسه وداخل سريرته، أما هي فقد تسبب في ضياع الشباب وزيادة سيئاتهم إضافة إلى أن عليها أثم عظيم.

نحن لدينا قيم عظيمة ومبادئ سامية تتجلى بديننا وشريعتنا السمحاء ومجتمعنا وتقاليدينا العظيمة التي تحمي أولادنا وبناتنا من كل لغو وضياغ، فالالتزام بهذه القيم نجاة وسور حماية للمجتمع. الدور الكبير يقع على مؤسسات العمل الاجتماعي سواء الرسمية كالأوقاف والشؤون والداخلية والاعلام أو الشعبية كجمعيات النفع العام ورجال الدعوة والعلم.

صاحب القرار الأول والأخير في الوزارة مما يجعل محاسبا أمام النواب والشارع الكويتي.

نواب الأمة الأفاضل القضية في ملعبكم بدلا من التصاريح بمواقع التواصل، نريد محاسبة المقصر وبعيدا عن الفلاشات الإعلامية لأن أنتم من يمثل الشعب.

أخيراً معالي الوزير أول غيمة أسقطت خطط وزارتك وهيئتك، يجب عليكم إعادة النظر في أعمال الصيانة والعمل على قدم وساق لحل المشاكل قبل أن تغرق الديرة، فلله الحمد الدولة لم تقصر ووفرت لكم الميزانيات الكافية لأعمال الصيانة فلماذا هذا التراخي؟

احسم الأمور وتوكل على الله وأضرب بيد من حديد، لجان التحقيق لن تسمن أو تغني من جوع، نريد مثل انتفاضة وزير التربية وتطبيق مبدأ العقاب على من تقاسم في عمله ومنا إلى أبي عبدالله.

تعددي أحيانا سنوات اربع حتى يستطيع ديوان الموظفين اعتماد وظيفته كأخصائي اجتماعي مبتدئ، فكيف لأمثال الإخوة أن يمتحنوا لأنفسهم تلك المسميات التي تختط مراحل طويلة من العمل المهني الإنساني التخصصي، إن المبدأ الذي تعتمد عليه الخدمة الاجتماعية هو حقيقة أساسية لها صفة العمومية، وقد يصل الإنسان إلى هذه الحقيقة عن طريق الخبرة والنطق أو عن طريق التجريب المقتن وتحليل خبرات كثيرة مسر بها عدد كبير من العاملين في الميدان، الله يرحم والديكم يا حضرات الاستشاريين والخبراء والمدرسين المعتمدين الرافعة بنا، أيها الإخوة في قنوات الإذاعة والتلفزيون الفضائية إذا أردتم استضافة أي من هؤلاء الأحياء فعليكم أن تضعوا شروطاً ومعايير للموافقة على صفاتهم التي تسبق أسماءهم، احتراماً لعقول المشاهدين.